حملة الرصد والإزالة مستمرة في أكثر من محافظة بشكل يومي

«البلدية»: انخفاض نسبة التعديات يعود إلى ارتفاع وعي المواطنين باللوائح والقوانين

كونا: أكدت بلدية الكويت أن الانخفاض الكبير في عدد التعديات المقامة على أراضي الدولة يعود إلى ارتفاع نسبة الوعي لدى المواطنين والمقيمين وفهمهم للوائح وقوانين البلدية. وأشاد عضو الفريق المركزي لمكتب مدير عام البلدية محمد الجلاوي في تصريح لـ «كونا» بتعاون المواطنين والمقيمين مع حملة البلدية «الكويت أجمل بلا تعديات»، إذ كانت أكبر نسب الإزالات بالحملة طواعية منهم ومن خلالهم. وقال الجلاوي إن حملة الرصد والإزالة مستمرة في أكثر من محافظة بشكل يومي من خلال الفرق الميدانية، معربا عن شكره للجهات الحكومية التي تشارك معهم منذ بداية الحملة، وهي وزارتا الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والداخلية، بالإضافة إلى الهيئة العامة للبيئة. وأوضح أن الحملة كانت قد بدأت في إزالة أبرز التعديات، وهي إقامة سياج أخضر حول ارتداد المنازل أو إقامة ديوانية على رصيف الشارع، التي كانت من أكثر المخالفات التي تشكل خطرا على الجيران، إضافة الى ارتفاع عدد الحوادث المرورية، مشيرا إلى أن المخالفات في المناطق السكنية كانت تهدد سلامة المارة، إضافة إلى حجبها الرؤية ومظهرها غير الحضاري.وبين أن البلدية تشجع المواطنين والمقيمين على متابعة الحسابات الرسمية لها للاستفادة من الرسائل التوعوية والإرشادات التي ستنشر تباعا والتواصل مع البلدية للاستفسار عن أي متطلبات تنظيمية بما يسهم في تسهيل إجراءاتهم وضمان التزامهم بالأنظمة واللوائح.

العوضي أصدر قراراً بتشكيل لجنة مشتركة لتنظيم مهنة الطب البيطري وترخيص المنشآت والرقابة على المستحضرات البيطرية

«الصحة»: تعديل اشتراطات وضوابط إجراء العمليات والتدخلات التجميلية في القطاعين الحكومي والأهلي

عبدالكريم العبدالله

أصدر وزير الصحة د.أحمد العوضي قرارا وزاريا بشأن تعديل الاشتراطات والضوابط الواجب توافرها لإجراء العمليات والتدخلات التجميلية في القطاعين الحكومي والأهلي.

وذكرت «الصحة» في بيان صحافي أن القرار يضع إطارا تنظيميا متكاملا لممارسة العمليات والتدخلات التجميلية من خلال تحديد التخصصات الطبية المخولة بإجرائها ومستويات التأهيل والخبرة المطلوبة للأطباء ونطاق الإجراءات المسموح بها لكل تخصص بما يضمن ممارسة هذه الإجراءات ضمن حدود الاختصاص والكفاءة المهنية.

وأوضحت أن القرار نظم استخدام «الليزر» من قبل الهيئة التمريضية مشترطا الترخيص والتدريب المعتمد وأن يتم الإجراء تحت إشراف الطبيب المختص مع معاينة الطبيب للمريض قبل كل جلسة وضبط معايير الجهاز وتوثيق التقييم والموافقة المستنيرة.

وزير الصحة د.أحمد العوضي

وأضافت أن القرار اعتمد قوائم محدثة للعمليات والتدخلات التجميلية في تخصصات جراحة التجميل والأمراض الجلدية وجراحة العيون والأنف والأذن والحنجرة والجراحة العامة وأمراض النساء والولادة وجراحة الوجه والفم والفكين وجراحة الأوعية الدموية مع وضع متطلبات إضافية لبعض الإجراءات المتقدمة تشمل التأهيل التخصصي والخبرة العملية والزمالات التدريبية المعتمدة بحسب طبيعة الإجراء.

وبينت أن القرار أقر متطلبات للتقييم النفسي قبل العمليات الجراحية التجميلية للحالات التي لديها أعراض أو اضطرابات نفسية وفق تقرير طبي نفسي معتمد يقيم استقرار الحالة وقدرتها على اتخاذ القرار ومدى ملاءمتها للخضوع للتدخل.

وأفادت بأن القرار حدد آليات التعامل مع المضاعفات الناتجة عن العمليات التجميلية في القطاعين الحكومي والأهلي ومسؤوليات المتابعة والعلاج والتوثيق والإبلاغ وفق النظم واللوائح المعمول بها بما يعزز وضوح المسؤوليات المهنية واستمرارية الرعاية الصحية للمريض. كما أصدر وزير الصحة د.أحمد عبدالوهاب العوضي القرار الوزاري رقم (231) لسنة 2026 بشأن تشكيل اللجنة المشتركة لتنظيم مهنة الطب البيطري والمهن البيطرية المساندة وترخيص المنشآت البيطرية والرقابة على المستحضرات البيطرية.

وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن قطاعات الرقابة الدوائية والصحة العامة والتراخيص الصحية والشؤون القانونية بوزارة الصحة، إلى جانب ممثلين عن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، والهيئة العامة للغذاء والتغذية، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، وجامعة الكويت، بما يعزز التكامل الفني والتنظيمي والرقابي بين الجهات ذات الصلة. وتختص اللجنة بوضع إطار تنسيقي وتنظيمي متكامل للقطاع البيطري، ومراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية لمزاولة المهنة، ودراسة متطلبات وإجراءات ترخيص العيادات والمستشفيات والصيدليات، وغيرها من المنشآت البيطرية، وتحديد اختصاصات الجهات المعنية وآليات التنسيق فيما بينها. كما تتولى دراسة آليات تسجيل واستيراد والإفراج عن وتداول وتخزين وصرف وحيازة الأدوية واللقاحات والمستحضرات البيطرية، بما يعزز جودتها وسلامتها وفاعليتها والاستخدام الرشيد لها، إلى جانب تنظيم التعامل مع الأدوية البيطرية المقيدة والمستحضرات المخدرة والمؤثرات العقلية وفق القوانين والقرارات المنظمة.

ويشمل نطاق عمل اللجنة وضع آليات لتبادل المعلومات والتحقق من التراخيص وتسجيل المستحضرات، وتنظيم الجولات والحملات التفتيشية المشتركة، وتوحيد آليات رصد وضبط المخالفات وإحالتها إلى الجهات المختصة، بما يمنع ازدواجية الإجراءات ويحقق تكامل الرقابة. وتختص اللجنة كذلك بتنظيم الإعلان والترويج عن الأدوية واللقاحات والمستحضرات والخدمات البيطرية، ودراسة التحديات التنظيمية والرقابية، وإعداد التوصيات والمقترحات ومشروعات القرارات والضوابط التنظيمية ورفعها إلى الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

ويأتي القرار ضمن جهود وزارة الصحة لتطوير الأطر التنظيمية والرقابية وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات ذات الصلة، بما يدعم سلامة الممارسات والمنشآت والمستحضرات البيطرية ويحمي الصحة العامة والصحة الحيوانية في دولة الكويت.

رئيس المركز أكد الدور الكبير في دعم أطباء الطوارئ والعناية المركزة والأطفال في التعامل مع حالات التسمم المعقدة

العومي لـ «الأنباء»: مركز الكويت لمراقبة السموم مرجع وطني متخصص يعمل على مدار الساعة ويقدم آلاف الاستشارات سنوياً

- عمل المركز لا يقتصر على تلقي الاتصالات الهاتفية بل يمتد إلى تقييم شدة التعرض للمواد السامة واقتراح الفحوص
- المركز أصبح جزءاً فعلياً من منظومة الرعاية الصحية ويشارك في تقييم الحالات ووضع خطة العلاج
- هناك حالات تسمم نتيجة تناول جرعة زائدة أو خطأ في الاستخدام أو تناول غير مقصود لدى الأطفال
- التسممات الدوائية والمواد الكيميائية والغازات والمبيدات والمنتجات الاستهلاكية من أبرز حالات التسمم
- بناء نظام وطني متكامل للترصد السمي وربطه بالجهات المعنية على رأس أولويات المرحلة المقبلة
- نسعى إلى استمرار تطوير الجاهزية السريرية من خلال الترياقات والفحوص والتدريب المتخصص

عبدالكريم العبدالله

أكد رئيس مركز الكويت لمراقبة السموم د.عبداللطيف العومي أن المركز نجح خلال ثلاث سنوات في الانتقال من مرحلة التأسيس وبناء الخدمة إلى أن يصبح مرجعا وطنيا متخصصا يعمل على مدار الساعة، ويقدم آلاف الاستشارات سنويا لمختلف مستشفيات ومناطق الكويت، فضلا عن دوره في دعم أطباء الطوارئ والعناية المركزة والأطفال وغيرها من التخصصات في التعامل مع حالات التسمم المعقدة ووضع الخطط العلاجية ومتابعتها.

وأوضح العومي، في حوار خاص مع «الأنباء»، أن عمل المركز لا يقتصر على تلقي الاتصالات الهاتفية، بل يمتد إلى تقييم شدة التعرض للمواد السامة، واقتراح الفحوص، والتوصية بالترياقات والعلاجات الداعمة، ومتابعة تطور حالة المريض، وقد يصل الأمر في الحالات المعقدة إلى انتقال فريق من المركز إلى المستشفى والمشاركة مباشرة مع الفريق المعالج.

وأشار إلى أن أنماط التسمم تشهد تغيرا مستمرا مع ظهور منتجات ومستحضرات جديدة وانتشار الشراء عبر الإنترنت وتغير طرق استخدام بعض الأدوية والمواد، ما يجعل الترصد السمي ورصد الأنماط الجديدة أحد الأدوار الأساسية للمركز، إلى جانب دوره العلاجي والاستشاري.

وكشف العومي عن تطور الحضور الإقليمي والدولي للمركز، إذ مثل الكويت في أكثر من 15 مؤتمرا واجتماعا علميا، وشارك بأكثر من 30 ملخصا وبحثا علميا، كما أصبحت الكويت مقرا محوريا لشبكة مراكز السموم في إقليم شرق المتوسط، فيما يجري العمل على استكمال إجراءات اعتماد المركز كمركز متعاون مع منظمة الصحة العالمية، وفيما يلي التفاصيل:

رئيس مركز الكويت لمراقبة السموم د.عبداللطيف العومي (ريليش كومار)

كيف تقيمون مسيرة مركز الكويت لمراقبة السموم منذ تأسيسه حتى اليوم؟

عندما بدأ العمل على إنشاء مركز الكويت لمراقبة السموم، كانت الفكرة الأساسية واضحة، وهي أن يكون في الكويت مرجع وطني متخصص يستطيع الطبيب أو المستشفى أو الفرد الرجوع إليه فورا عند حدوث تسمم أو الاشتباه في تعرض لمادة سامة، وخلال ثلاث سنوات انتقلنا من مرحلة التأسيس إلى خدمة متكاملة تعمل على مدار الساعة، وتتعامل مع آلاف الاستشارات سنويا من مختلف مناطق الكويت ومستشفياتها، وما نعتز به ليس فقط زيادة عدد الاتصالات، وإنما أن المركز أصبح جزءا فعليا من منظومة الرعاية الصحية، حيث يتواصل معنا اليوم أطباء الطوارئ والعناية المركزة والأطفال وغيرها من التخصصات في الحالات المعقدة، ويشارك فريق المركز في تقييم الحالات ووضع خطة العلاج والمتابعة عند الحاجة.

قرار علاجي سريع

هل شهد الإقبال على خدمات المركز نموا منذ بدء العمل؟

بالتأكيد، فقد شهد المركز منذ افتتاحه نموا متواصلا في عدد الاستشارات عاما بعد عام، حتى أصبحت الخدمة تستقبل آلاف الاستشارات سنويا من مختلف مستشفيات الكويت، إضافة إلى أفراد المجتمع، لكن من المهم التأكيد على أن ارتفاع عدد الاستشارات لا يعني بالضرورة أن حالات التسمم أصبحت أكثر حدوثا، وإنما يعكس أيضا ارتفاع مستوى معرفة الأطباء والجمهور بوجود الخدمة وزيادة الاعتماد عليها، ونحرص على أن يكون الوصول إلى المركز سهلا وسريعا، لأن بعض حالات التسمم تتطلب قرارا علاجيا خلال دقائق، سواء بإعطاء ترياق معين أو تحديد الحاجة إلى فحوص محددة أو حتى تجنب تدخل علاجي غير ضروري.

أنماط جديدة

ما أبرز أنواع حالات التسمم التي يتعامل معها المركز؟

الحالات متنوعة جدا، وتشمل التسممات الدوائية، والتعرض للمواد الكيميائية المنزلية والصناعية، والغازات، والمبيدات، والمنتجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى تعرضات غير معتادة قد لا يواجهها الطبيب بصورة متكررة، كما أن طبيعة المخاطر تتغير مع الوقت نتيجة ظهور منتجات جديدة في الأسواق أو شراء مستحضرات عبر الإنترنت أو تغير أنماط استخدام بعض الأدوية والمواد، ولهذا فإن دورنا لا يقتصر على التعامل مع الحالة بعد وقوعها، وإنما يشمل أيضا رصد الأنماط الجديدة والتنبيه إليها عند ظهورها.

جرعة زائدة

وماذا عن حالات التسمم بالأدوية والمستحضرات التي يتم شراؤها عبر الإنترنت؟

الأدوية تمثل جزءا مهما من الحالات التي تصل إلينا، سواء نتيجة تناول جرعة زائدة أو خطأ في الاستخدام أو تناول غير مقصود لدى الأطفال، وهناك تحديات مرتبطة أيضا بالمكملات والمستحضرات التي تباع عبر الإنترنت، لأن محتواها وتركيز المواد الموجودة فيها قد لا يكونان واضحين دائما، ودورنا في هذا الجانب طبي بالدرجة الأولى، من خلال تقييم درجة الخطورة وتحديد الفحوص المطلوبة وتقديم التوصية العلاجية المناسبة، إلى جانب توثيق الأنماط التي قد تستدعي لاحقا التنسيق مع الجهات الرقابية المختصة.

التقييم السريري

كيف يتعامل المركز مع حالات المخدرات والمؤثرات العقلية؟

هذه الحالات تحتاج إلى تعامل طبي دقيق، لأن الطبيب قد يواجه مريضا في حالة حرجة من دون معرفة المادة التي استخدمها بشكل واضح، كما أن الفحوص التقليدية لا تكشف جميع المواد دائما، ويركز المركز في هذا الجانب على التقييم السريري والعلاج ودعم الفرق الطبية، إلى جانب التنسيق بين الجهات المختصة كل حسب اختصاصه، فهناك أدوار صحية وأمنية ورقابية مختلفة لكنها متكاملة، ومن الضروري أن تعمل كل جهة ضمن إطار مسؤوليتها.

استجابة سريعة ومنظمة

ما طبيعة تعاونكم مع الجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة؟

التعامل مع السموم لا يمكن أن يكون مسؤولية جهة واحدة، ولذلك يعمل المركز مع قطاعات متعددة داخل وزارة الصحة وخارجها بحسب طبيعة الحادث أو التعرض، ولدينا تعاون مع المستشفيات وأقسام الطوارئ والعناية المركزة، كما يوجد تنسيق في ملفات مختلفة مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وشركة نفط الكويت والهيئة العامة للبيئة وقوة الإطفاء العام، ونعمل على توسيع أوجه التعاون مع وزارة التجارة والهيئة العامة للصناعة وجهات أخرى عند الحاجة، بهدف أن تكون الاستجابة للحالات المهمة أو غير المعتادة منظمة وسريعة، وأن تصل المعلومة الطبية الصحيحة إلى الجهة المناسبة في الوقت المناسب.

دعم تخصصي فوري

البعض قد يعتقد أن دور مركز السموم يقتصر على الرد على الاتصالات.. ما حقيقة ذلك؟

هذا تصور غير دقيق، فالمكالمة الهاتفية هي نقطة البداية فقط، بعد ذلك قد يدخل المركز في تقييم الحالة وتحديد شدة التعرض واقتراح الفحوص والتوصية بالترياق أو العلاج الداعم، إلى جانب متابعة تطور حالة المريض مع الفريق المعالج، وفي بعض الحالات المعقدة لا يقتصر دورنا على التواصل عن بعد، بل قد ينتقل فريق من المركز إلى المستشفى لتقييم المريض والمشاركة مع الفريق المعالج، وقد يستمر التواصل لساعات أو أيام، خصوصا عندما تكون المادة غير معروفة أو توجد مضاعفات خطيرة، وهذا يوفر للطبيب دعما تخصصيا فوريا بدلا من أن يواجه حالة نادرة بمفرده.

«الترصد السمي»

ماذا عن دور بيانات حالات التسمم في دعم القرارات الصحية؟

من أهم الأدوار التي نعمل على تطويرها بصورة مستمرة «الترصد السمي»، لأن كل استشارة لا تمثل حالة فردية فقط، فعندما نجمع الحالات ونحللها يمكن أن تكشف لنا نمطا أو مشكلة جديدة أو زيادة غير معتادة في نوع معين من التسمم، وهذه البيانات يمكن أن تدعم القرارات الوقائية والتنظيمية والصحية، ولذلك نرى أن بناء نظام وطني متكامل للترصد السمي وربطه بالجهات ذات العلاقة يمثل إحدى أهم الخطوات المستقبلية.

مخزون من الترياقات

هل تتوافر الترياقات اللازمة للتعامل مع حالات التسمم في الكويت؟

تطورت جاهزية الكويت في التعامل مع كثير من حالات التسمم، وهناك ترياقات وأدوية تخصصية متوافرة ضمن منظومة وزارة الصحة، كما يحتفظ مركز الكويت لمراقبة السموم بمخزون مستقل من عدد من الترياقات المهمة لدعم المستشفيات عند عدم توافرها في موقع الحالة، وفي الوقت نفسه، فإن طب السموم يتطور باستمرار، ولذلك نراجع بصورة دورية احتياجات الترياقات والفحوص المخبرية، والهدف ليس امتلاك كل فحص أو كل ترياق بصورة عشوائية، وإنما بناء منظومة قائمة على الاحتياج الفعلي وشدة الحالات والجدوى الطبية.

جهة وطنية متخصصة

ما دور المركز عند حدوث تسمم جماعي أو حادث كيميائي؟

في حالات التسمم الجماعي أو الحوادث الكيميائية يختلف دور المركز عن التعامل مع مريض واحد، إذ نحتاج إلى تحديد المادة أو الاحتمالات بسرعة، ووضع تعريف للحالة، وتوجيه المستشفيات إلى الفحوص والعلاجات المناسبة، وتحديد الحاجة إلى الترياقات ومتابعة نمط الحالات الواردة، وقد تعامل المركز خلال السنوات الماضية مع عدد من الأحداث التي أكدت أهمية وجود جهة وطنية متخصصة تستطيع الربط بين المعلومات السريرية ودعم القرار الصحي أثناء الحدث.

مسؤولية علمية فنية

أين وصلت خطوات اعتماد المركز كمركز متعاون مع منظمة الصحة العالمية؟

من أهم الخطوات التي نعمل عليها حاليا استكمال إجراءات اعتماد مركز الكويت لمراقبة السموم كمركز متعاون مع منظمة الصحة العالمية، ونحن لا ننظر إلى هذه الخطوة باعتبارها مجرد لقب، وإنما باعتبارها مسؤولية علمية وفنية تستطيع الكويت من خلالها المساهمة في دعم وتطوير خدمات مراكز السموم في المنطقة والعالم، ووصول المركز إلى هذه المرحلة خلال سنوات قليلة يعكس حجم العمل الذي قام به الفريق والدعم الذي حصل عليه داخل وزارة الصحة، إلى جانب الثقة المتزايدة بخبرة الكويت في هذا المجال.

منظومة أكثر استدامة

لو أردنا اختصار أهم أولويات الكويت في مجال السموم في 3 محاور، فما هي؟

أولويات الكويت تتمثل في 3 محاور: الأول هو بناء نظام وطني متكامل للترصد السمي والاستفادة من البيانات في الوقاية واتخاذ القرار، والثاني استمرار تطوير الجاهزية السريرية من خلال الترياقات والفحوص والتدريب المتخصص، أما الثالث فهو تعزيز التكامل بين مركز السموم والجهات الصحية والأمنية والرقابية والبيئية، والكويت لديها اليوم قاعدة قوية جدا في هذا المجال، والمرحلة المقبلة تتمثل في تحويل هذه القاعدة إلى منظومة أكثر تكاملا واستدامة، مع استمرار الحضور الإقليمي والدولي باسم الكويت.

كلمة أخيرة

كلمة أخيرة توجهونها إلى المواطنين والمقيمين والكوادر الطبية؟

أود أن أؤكد أن مركز الكويت لمراقبة السموم مشروع وطني، وما تحقق خلال السنوات الماضية لم يكن عملا فرديا، وإنما هو نتيجة دعم وزارة الصحة وجهود فريق المركز وتعاون الأطباء والممرضين والصيادلة والجهات المختلفة داخل الكويت، وطموحنا أن تكون لدى أي طبيب أو مواطن أو مقيم في الكويت الثقة بأنه عند حدوث تسمم أو تعرض خطير، هناك جهة وطنية متخصصة متاحة على مدار الساعة عبر الخط الساخن 1804774، وأن تستمر الكويت في تطوير هذا المجال بما يواكب أفضل الممارسات الدولية.

الكويت مقر محوري لشبكة مراكز السموم في شرق المتوسط

أكد رئيس مركز الكويت لمراقبة السموم د.عبداللطيف العومي أن دور المركز توسع من المستوى الوطني إلى حضور إقليمي ودولي متزايد.

ومنذ انطلاقه مثل المركز دولة الكويت في أكثر من 15 مؤتمرا واجتماعا علميا داخل المنطقة وخارجها، كما شارك بأكثر من 30 ملخصا وبحثا علميا، وهو ما يعكس الخبرة التي تكونت في الكويت خلال فترة وجيزة.

وأصبحت الكويت أيضا مقرا محوريا لشبكة مراكز السموم في إقليم شرق المتوسط، ويشارك المركز بصورة فعالة في تطوير التعاون بين مراكز السموم في دول الإقليم.

رئيس مركز الكويت لمراقبة السموم د.عبداللطيف العومي مع الزميل عبدالكريم العبدالله

تعزيز القدرات المخبرية وتحديث منظومة الترياقات

عن أبرز خطط المركز للمرحلة المقبلة قال رئيس مركز الكويت لمراقبة السموم د.عبداللطيف العومي: نحن الآن ننتقل من مرحلة إنشاء الخدمة إلى مرحلة تعميقها وتطويرها، وتشمل أولوياتنا المقبلة تطوير الترصد السمي الوطني، وتعزيز القدرات المخبرية في المجالات ذات الأولوية، وتحديث منظومة الترياقات، وتوسيع التدريب والتعليم المتخصص، وزيادة الإنتاج البحثي، وتعزيز التعاون مع الجهات الوطنية والإقليمية، كما نريد أن تصبح الخبرة التي اكتسبها المركز خلال السنوات الماضية جزءا مستداما من المنظومة الصحية، بحيث لا تعتمد على أشخاص، وإنما على نظام متكامل قادر على الاستمرار والتطور.